

Distr.: General  
14 December 2012  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات

بصفتي رئيس مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، يسرني أن أقدم تقريري عن نتائج الدورة الرابعة والسبعين لمجلس الإدارة التي عُقدت في جنيف في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ومرفق\* بهذه الرسالة النص الكامل للاستنتاجات التي اعتمدها مجلس الإدارة. غير أنني أود أن أسلط الضوء على بعض القضايا التي نوقشت خلال الدورة.

عند افتتاح الجلسة العامة، وجّه وفدا حكومي الكويت والعراق كلمة إلى المجلس. وقد أرسلت نسخة من بيان كل منهما بالبريد مع النص الأصلي لهذه الرسالة. ووجهت الحكومات المشاركة في إطار برنامج متابعة التعويضات البيئية، وهي الأردن والكويت والمملكة العربية السعودية، كلمات إلى المجلس في ما يتعلق ببرنامج متابعة التعويضات البيئية بشأن التقدم الذي أحرزته نحو تحقيق النظم والضوابط المطلوبة. بموجب مقرر مجلس الإدارة ٢٦٩ (S/AC.26/Dec. 269 (2011)).

وفي ما يتعلق بمستوى مساهمة العراق في صندوق التعويضات، لاحظ المجلس أنه جرى تسديد دفعتين إلى الكويت منذ الدورة السابقة يبلغ مجموعهما حوالي ٢,٤ بليون دولار، وأنه، استنادا إلى المستويات الحالية لمداخيل صندوق التعويضات ولآخر التوقعات، سيكون بمقدور اللجنة أن تسدد الرصيد المتبقي البالغ ١٣,٦ بليون دولار بكامله بحلول شهر نيسان/أبريل ٢٠١٥.

\* غير مرفق بهذه الوثيقة.



وفي ما يتعلق بالمشاورات الجارية بين العراق والكويت تحت رعاية لجنة التعويضات بشأن الرصيد المتبقي، شجع المجلس البلدين على التوصل إلى تسوية الالتزامات غير المسددة، لصالح البلدين، وطلب أن تواصل الأمانة جهودها الرامية إلى استئناف المشاورات.

وخلال النظر في مسألة الترتيبات اللازمة لكفالة تسديد المدفوعات إلى صندوق التعويضات، لاحظ المجلس التزام العراق بالوفاء بالتزاماته، وأعرب عن ارتياحه لاستمرار تحويل نسبة ٥ في المائة من عائدات العراق النفطية إلى صندوق التعويضات تحت إشراف اللجنة العراقية للخبراء الماليين. ونظر المجلس أيضاً في مسألة العجز المتراكم لصندوق التعويضات بنحو ٢٢٥ مليون دولار نتيجة مقايضة مبيعات النفط والمنتجات النفطية التي لا يبلغ عنها في البيانات المالية والإيرادات من الصادرات المودعة في الحسابات الخاضعة لمراقبة المؤسسة الحكومية العراقية لتسويق النفط، وليس في حساب إيرادات عائدات النفط. وأشار المجلس، استناداً إلى الإيرادات الحالية للصندوق، إلى أن النقصان يمثل تأخيراً لمدة ثلاثة أسابيع فقط بالنسبة للدفعة النهائية، ولن يؤثر على إنجاز المدفوعات. وبناء على ذلك، فقد قرر المجلس عدم مواصلة المطالبة بتسديد العجز.

وفي ما يتعلق ببرنامج متابعة التعويضات البيئية، أشار المجلس إلى أنه في الفقرة ٢ من المقرر ٢٦٩ (٢٠١١) دعا الحكومات المشاركة إلى إرساء النظم والضوابط خلال الدورة الرابعة والسبعين للمجلس أو قبل ذلك؛ وأشار أيضاً إلى التوجيه الذي أصدره في دورته الثالثة والسبعين، بأن تواصل الحكومات التركيز في عملها على الوفاء بالمعايير الواردة في المقرر ٢٦٩ وذلك بالتشاور مع المراجعين المستقلين والأمانة تمشياً مع التاريخ المستهدف لعام ٢٠١٢.

ولاحظ المجلس أن المملكة العربية السعودية قد استوفت الشروط المادية للمقرر ٢٦٩ في ما يتعلق بإرساء النظم والضوابط المطلوبة. ولاحظ المجلس أنه يتوقع أن يكون مستعداً لإعلان الوفاء بولاية البرنامج بشأن المملكة العربية السعودية أثناء انعقاد دورة المجلس المقبلة أو قبلها، وذلك رهناً بأن تقوم المملكة العربية السعودية بمعالجة بعض المسائل على نحو مرض.

أما في ما يتعلق بالأردن والكويت، فقد لاحظ المجلس أنه، على الرغم من أنهما أحرزتا تقدماً متواصلاً، فإنهما لم يفيا بعد بالمتطلبات المحددة في المقرر ٢٦٩. ولاحظ المجلس ضرورة معالجة مسائل محددة وتقديم توصيات لكي يتم اتخاذ إجراءات بشأنها، بهدف امتثال الكويت والأردن للشروط المادية للمقرر ٢٦٩ في دورة مجلس الإدارة المقبلة.

ونظر المجلس أيضاً في الضمانات التي يجب تقديمها بموجب الفقرة ٦ من المقرر ٢٦٩، ولاحظ أن مراكز التنسيق الوطنية التابعة للحكومات المشاركة قد وافقت على مشروع نص الضمانات، رهناً بالتعديلات التي قد يلزم إدخالها عند إغلاق البرنامج الخاص

بكل حكومة. واعتبر المجلس أن السلطات المعيّنة لتقديم الضمانات النهائية مقبولة، وأنه سيطلب الإصدار النهائي للضمانات بعد أن يقرر المجلس أن كل حكومة قد أوفت بجميع الشروط الواردة في المقرر ٢٦٩.

وفي المقرر ٢٥٨ (S/AC.26/Dec.258 (2005)) أحاط المجلس علماً بالإحاطات التي قدمتها الأمانة بشأن المشاريع في الأردن وإيران (جمهورية - الإسلامية) والكويت والمملكة العربية السعودية، وبالمذكرات الإعلامية الواردة من الأمانة والتقارير نصف السنوية لمراكز التنسيق الوطنية والمراجعين المستقلين. وقدم المجلس توصيات، وأقر خطط الإنهاء التدريجي، وأذن بالإفراج عن أموال من الحسابات الخاصة حسب الاقتضاء، وأقر التعديلات التقنية المتعلقة بمشاريع الكويت.

واعتمد المجلس تقرير لجنة المسائل الإدارية، الذي أوصى بتخفيض مستوى احتياطي التشغيل لدى اللجنة إلى مبلغ ١٠ ملايين دولار وتحويل المبلغ الفائض البالغ ٣٠,٨ مليون دولار إلى صندوق التعويضات لتوزيعه لدفع التعويضات المتبقية.

وبعد الدفعة التي سددت مؤخراً في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بقيت حالياً مطالبتان من قطاع النفط قدمت لهما تعويضات عن الأضرار من أجل أصول حقول النفط في الكويت (آبار نفط، وأنابيب، ومعدات ذات صلة) والخسائر في الإنتاج والمبيعات المرتبطة بها. وبلغ مجموع التعويضات المتاحة لدى اللجنة حتى الآن زهاء ٨,٨ بلايين دولار أمريكي، وما زال هناك رصيد متبق يبلغ مجموعه ١٣,٦ بليون دولار لتسديده للمطالبتين. ومن المقرر أن تسدد الدفعة التالية في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

وستعقد الدورة المقبلة للمجلس في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠١٣.

(توقيع) هانس هنريش شوماشر

رئيس مجلس الإدارة